

Distr.: General  
16 October 2013  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة المستأنفة

مدينة بنما، ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	..... ثانياً - خلاصة وافية
٢	..... هنغاريا



## ثانياً - خلاصة وافية

### هنغاريا

#### ١ - مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لهنغاريا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت هنغاريا الاتفاقية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وصدَّقت عليها في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأصبحت الاتفاقية جزءاً من التشريعات الوطنية الهنغارية لدى صدور القانون رقم ١٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إصدار الاتفاقية.

وتعتمد هنغاريا نظام القانون المدني. ومصادر القانون الهنغاري هي الدستور، والقوانين الصادرة عن البرلمان، والمراسيم الحكومية والوزارية. بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية، ومراسيم الحكومات المحلية وكذلك الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي.

ووفقاً للدستور، يقبل النظام القانوني في هنغاريا المبادئ المعترف بها عموماً للقانون الدولي. كما ينص الدستور على مواءمة هنغاريا لقوانينها وتشريعاتها الوطنية مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. كما أن التفويض بالاعتراف بالصلاحيات الملزمة للاتفاقات الدولية متضمنة في إصدار التشريعات القانونية. وفي حال وجود تضارب، تكون للمعاهدات المتعددة الأطراف الأولوية على المعاهدات الثنائية.

ويشمل الإطار القانوني الوطني لمكافحة الفساد أحكاماً مستمدة من الدستور والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والتشريع الخاص بالقانون الدولي والقانون المتعلق بالمساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية (القانون رقم ٣٨).

والمؤسسات الأوثق صلةً بمكافحة الفساد هي وزارة العدل ودائرة النيابة العامة والسلطة القضائية والشرطة ووحدة الاستخبارات المالية ووزارة الخارجية. وتشمل الجهات المعنية الأخرى البرلمانين والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام.

وهنغاريا عضو في مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، وقد خضعت في السابق لتقييم من جانب المجموعة والفريق العامل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

## ٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

### ٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشوة والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

يُجرّم رشو الموظفين العموميين الوطنيين بموجب المادة ٢٩٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن القانون الجنائي الجديد. وتميّز المادتان ٤٥٩ (١١) و (١٢) من القانون الجنائي بين "الموظفين العموميين" و"الأشخاص الذين يؤدون واجبات عمومية". وتبعاً لذلك، فإنّ القانون الجنائي الهنغاري لا يعامل دائماً الأشخاص الذين يؤدون واجبات عمومية باعتبارهم موظفين عموميين. وعلاوة على ذلك، فإنّ فئة "الموظفين العموميين" لا تشمل "الأشخاص الذين يؤدون وظيفة عمومية لحساب منشأة عمومية".

ويتضمّن وصف السلوك المشمول العناصر المكوّنة لمفهوم "وعد" موظف عمومي بميزة و"منحه إياها". أما مفهوم "عرضها" على الموظف العمومي فغير مذكور صراحةً لكنه مشمول أيضاً في الممارسة العملية. ويُجرّم ارتشاء الموظفين العموميين المحليين بموجب المادة ٢٩٤ من القانون الجنائي.

والرشوة غير المباشرة مشمولة على ما يبدو استناداً إلى النص الصريح الوارد في المادة ٢٩٣ من القانون الجنائي. وفي المقابل، لا يبدو أنّ مزايا الأطراف الثالثة قد تم التطرق إليها وإن كان هناك بعض الغموض الذي يكتنف هذه النقطة. وفي حالات الارتشاء، قد يكون المقصود من العناصر الإضافية المتمثلة فيما يلي: "يتفق مع الطرف الذي يطلب الميزة الممنوحة إلى شخص ثالث أو الموعود بها نيابة عن الموظف العمومي أو يقبل هذه الميزة" (المادة ٢٩٤ من القانون الجنائي) أنّ الرشوة غير المباشرة لا تكون مشمولة سوى في الحالات التي تكون هناك فيها ميزة لطرف ثالث أو لا يتم تناول ميزة الطرف الثالث سوى في حالات الرشوة غير المباشرة.

ويجرّم رشو الموظفين العموميين الأجانب بموجب المادتين ٢٩٣ (٣) و ٤٥٩ من القانون الجنائي. وتشمل القائمة المدرجة في المادة ٤٥٩ (١٣) (أ) من القانون الجنائي "أيّ شخص يمارس وظيفة عمومية لحساب بلد أجنبي". كما يشمل تعريف "الموظف العمومي الأجنبي" الموظفين الذين يؤدون واجبات إدارية أو عمومية في منشآت أو منظمات مملوكة للدولة أو خاضعة لسيطرتها. وفيما يخص الأشخاص العاملين نيابة عن منظمة دولية، يتوخى أن تكون المادة ٤٥٩ (١٣) (ب) من القانون الجنائي أوسع نطاقاً من التعريف الوارد في المادة ٢ (ج) من الاتفاقية. وتجرّم هنغاريا ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب (وموظفي المنظمات الدولية العمومية) في المادة ٢٩٤ (٤) من القانون الجنائي.

وتنفذ هونغاريًا الحكم المتعلق بالمتاجرة بالنفوذ في المواد ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ من القانون الجنائي. ويمكن أن يكون الوسيط أي شخص عدا الموظفين العموميين، الذين يعاقبون بموجب أحكام الارتشاء.

وتُجرّم الرشوة في القطاع الخاص في المادتين ٢٩٠ (الرشوة) و ٢٩١ (الارتشاء) من القانون الجنائي.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

يُجرّم غسل الأموال بموجب المادة ٣٩٩ (غسل الأموال) و ٢٨٢ (١) (إيواء مجرم) من القانون الجنائي. وتشمل المادة ٣٩٩ (١) من القانون الجنائي كلا من "إبدال" الممتلكات المتأتية من عمل إجرامي "أو إحالتها"، وكذلك الغرض الذي ترتكب من أجله هذه الأفعال.

وتشمل المواد من ١٠ إلى ١٤ من القانون الجنائي عناصر المشاركة في ارتكاب الأفعال المجرّمة وفقا للمادة ٢٣ من الاتفاقية أو التعاون أو التآمر على ارتكابها، والشروع في ارتكابها والمساعدة والتحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه.

ولا تقتصر المادة ٣٩٩ من القانون الجنائي على بعض الجرائم الأصلية، بحيث يُطبّق غسل الأموال على أوسع مجموعة من الجرائم الأصلية كما هو مذكور في الفقرتين الفرعيتين ٢ (أ) و (ب) من المادة ٢٣ من الاتفاقية. وطالما استوفي شرط ازدواجية التجريم، فإن مكان ارتكاب الجريمة الأصلية لا يكون ذا أهمية.

ويعاقب بموجب المادة ٣٩٩ (٣) من القانون الجنائي أي شخص يستخدم في أنشطة مالية أو تجارية شيئا متأتيا من جرائم ارتكبتها بغرض إخفاء المصدر الحقيقي لهذا الشيء.

وتشمل المادتان ٣٩٩ و ٢٨٢ من القانون الجنائي الفعلين غير القانونيين المتمثلين في "إخفاء" ممتلكات أو "مواصلة الاحتفاظ بها" (الأفعال المتمثلة في حفظ أو مناولة أو استخدام شيء متأت من جرائم ارتكبتها آخرون).

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٦)

يعاقب بموجب المادتين ٣٧٢ و ٣٧٦ من القانون الجنائي على جرائم "الاختلاس" أو "تبيد الأموال" التي يرتكبها "أي شخص" وليس الموظفون العموميون فحسب. وعلاوة على ذلك، لا يُعتد بما إذا كان "الاختلاس" أو "تبيد الأموال" ارتكبا لمصلحة الجاني أو شخص أو كيان آخر.

ويعاقب بموجب المادة ٣٠٥ من القانون الجنائي على إساءة استغلال السلطة، بغض النظر عن الجهة المستفيدة من الميزة غير المستحقة.

ولا يُجرّم الإثراء غير المشروع في حد ذاته بموجب القانون الجنائي. بيد أنّ ثمة التزاما بموجب القانون الهنغاري بالتصريح بالموجودات بالنسبة إلى بعض الموظفين (القضاة، البرلمان، الموظفون العموميون)، ويمكن أن يؤدي التخلف عن التصريح أو التصريح الكاذب/المنقوص إلى عقوبات غير جنائية مثل الفصل أو المنع من تقلد وظيفة عمومية.

#### إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

هناك عدة مواد في القانون الجنائي تناولت إعاقة سير العدالة، وهي المواد ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣١٠. ويشمل مصطلح "الموظف العمومي" الموظفين القضائيين وموظفي إنفاذ القانون.

#### مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

ينص القانون رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن التدابير المنطبقة على الأشخاص الاعتباريين بموجب القانون الجنائي على المسؤولية الجنائية لهؤلاء الأشخاص. ويمكن اعتبار الأشخاص الطبيعيين (الجنّة) والأشخاص الاعتباريين (إذا كان هناك أشخاص اعتباريون متورطون في الجريمة) مسؤولين بموجب القانون الهنغاري. ولئن كانت المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري لا تحمل بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الذين ارتكبوا الجرائم، فإنه ليس ثمة مسؤولية منفصلة للأشخاص الاعتباريين بمقتضى القانون الهنغاري. وفي الواقع، تُعدّ مسؤولية الشخص الطبيعي (عدا الحالات التي لا يمكن فيها معاقبة ذلك الشخص بسبب الوفاة أو الاختلال العقلي، إلخ) شرطا أساسيا لاعتبار الشخص الاعتباري مسؤولا بموجب المادة ٣ من القانون رقم ١٠٤.

#### المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تنطبق أحكام الجزء العام من القانون الجنائي الهنغاري بشأن المشاركة والشروع على جميع الجرائم الواردة في الجزء الخاص ومن ثمّ على الأفعال المجرّمة وفقا للاتفاقية.

وعملا بالمادة ١١ (١) من القانون الجنائي، لا يعاقب على الإعداد للجريمة إلا إذا نُص على ذلك صراحة في الجزء الخاص من القانون الجنائي. ولا يعاقب القانون الجنائي الجديد على الإعداد

سوى فيما يخص جرائم "الاعتراف القسري" (المادة ٣٠٣ من القانون الجنائي) و"الاعتداء على موظف عمومي" (المادة ٣١٠ من القانون الجنائي) بما يقابل المادة ٢٥ من الاتفاقية.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و٣٧) تراعى خطورة الجرم المرتكب حسب اللزوم عند فرض عقوبات في هنغاريا. وتنص المادة ٣٦ من القانون الجنائي على عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على عشرين عاماً. وهناك قائمة طويلة بالأشخاص الذين يتمتعون بحصانات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن على الإطلاق الشروع في التحقيق وجمع أدلة قبل رفع الحصانة حتى ولو أمسك بالشخص الذي يحظى بالحصانة متلبساً.

وعملاً بالمادة ١٧٤ (١) من قانون الإجراءات الجنائية، ينطبق مبدأ الملاحقة الإلزامية من دون حد أدنى، ولا يمكن رفض الشكاوى سوى للأسباب المذكورة في هذا الحكم.

وعملاً بالقوانين المنظمة للوضع القانوني لبعض الموظفين، قد يُقال الموظفون أو يُوقفون عن العمل أو ينقلون إلى منصب جديد أثناء الإجراء التأديبي. ووفقاً للمادة ٦١ من القانون الجنائي، لا يجوز للأشخاص المحرومين من الحقوق المدنية أن يتقلدوا مناصب عمومية. وقد يُحظر على الشخص الذي يتورط عمداً في جريمة، باستخدام مهنته، أن يمارس مهنة (المادة ٥٢ (١) (ب) من القانون الجنائي). وينطبق الحكم المتعلق بالحرمان من ممارسة مهنة على الشركات العمومية أيضاً.

ووفقاً للمادة ١١٣ من الحكم القانوني ١١ لسنة ١٩٧٩، فإن إعادة الاندماج تهدف إلى تقديم المساعدة إلى المدانين المفرج عنهم للسماح لهم بالتكيف مع المجتمع وهيئة الظروف الاجتماعية الضرورية لهم.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و٣٣)

يحظى الشهود بالحماية وفقاً للمواد ٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٨/أ من قانون الإجراءات الجنائية لحماية حياتهم أو سلامتهم البدنية أو حريتهم الشخصية، وكذلك لضمان أن يدلوا بشهاداتهم دون تهريب. ويمكن نقل الشهود المستضعفين إلى بلدان أجنبية. وفي معظم الحالات، يحظى الضحايا بالحماية نفسها التي يحظى بها الشهود، بل بحماية أشد في حالة الضحايا المستضعفين كالقُصّر.

ويجري حالياً تعديل نظام حماية المبلغين. ومن شأن مشروع قانون لم يُتّ فيه بعد ويُنتظر أن يدخل حيز النفاذ بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أن يستحدث نظاماً شاملاً لحماية المبلغين على مستويات ثلاثة في الخدمة المدنية، وهي: المسؤولون عن النزاهة في مؤسسات القطاع العام، وفي الوزارة، وعلى المستوى الوطني (مهمّة جديدة مناصرة بالمنفوض الحالي المعني بالحقوق الأساسية). ولا تنطبق ضمانات الحماية عند المستويين الأولين سوى على الموظفين المدنيين. ومع ذلك، سيكون بوسع الجميع تقديم بلاغات - مع إمكانية عدم الكشف عن الهوية أيضاً - إلى المنفوض المعني بالحقوق الأساسية (أمين المظالم) الذي سيضطلع بوظيفة الإشراف لا التحقيق. ويمكن للمسؤولين عن النزاهة أيضاً أن يقدموا توصيات إلى المجالس التأديبية فيما يخص الموظفين المدنيين.

#### التجميد والحجز والمصادرة؛ السريّة المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

يخضع التجميد والحجز والمصادرة للمواد من ٧٢ إلى ٧٦ من القانون الجنائي والمادة ١٥١ والمواد التي تليها من قانون الإجراءات الجنائية. ولا تتناول المواد ٧٥ (١) (أ) و(ب) و(ج) من القانون الجنائي مصادرة مبالغ تعادل قيمة عائدات الجريمة سوى فيما يتعلق بحالات معينة. وتجوز مصادرة الإيرادات والمنافع المتأتية من الجريمة بموجب المادة ٧٦ من القانون الجنائي، وتجوز مصادرة العقارات عملاً بالمواد من ٧٢ إلى ٧٤ من القانون الجنائي. وتتطلب المصادرة وجود أمر قضائي. ولا توجد سلطة مركزية لإدارة الممتلكات المحتجزة، بل تقع مسؤولية إدارتها على الشرطة أو النيابة العامة أو المحاكم. وتنص المادة ٧٤ (١) (د) من القانون الجنائي على أن الموجودات التي تحل محل الموجودات التي يحصل عليها الجاني أثناء ارتكاب الفعل الإجرامي أو بالارتباط به تخضع للمصادرة. وتتناول المادة ٧٦ من القانون الجنائي مسألة الإيرادات أو المنافع الأخرى المتأتية من عائدات الجريمة. ووفقاً لتلك المادة، يدخل في حكم الموجودات أيُّ أرباح وحقوق ذات قيمة مالية وديون وجميع المكاسب ذات القيمة المالية. وتخضع للمصادرة جميع الموجودات التي يحصل عليها الجاني أثناء ضلوعه في جريمة منظمة حتى يثبت العكس.

ولا يلزم أمر قضائي لإتاحة الاطلاع على السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية. ويجوز للمدعي العام أو سلطة التحقيق، بموجب المادتين ٧١ و١٧٨/ألف (١) من قانون الإجراءات الجنائية طلب معلومات من المؤسسات القائمة على إدارة بيانات تدرج في إطار السريّة المصرفية من دون الحصول على أمر قضائي. ومن الناحية العملية، يستجاب لمثل ذلك الطلب في غضون ٨-٣٠ يوماً ويمكن، في حالات الرفض غير المبرر، فرض غرامة على المؤسسة.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

تعاذل فترة التقادم المنصوص عليها في المادتين ٢٦ (١) و ٢٨ من القانون الجنائي أقصى حكم. ووفقا للمادة ٣٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٩ بشأن نظام التسجيل الجنائي، تُسجّل بيانات المواطنين الهنغارين الذين يثبت ارتكابهم جريمة. بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة دولة عضو أخرى في الاتحاد الأوروبي.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

عملا بالمادة ٣ (١) من القانون الجنائي، يُطبّق القانون الهنغاري على الجرائم المرتكبة في إقليم هنغاريا. كما يُطبّق القانون الهنغاري على الجرائم المرتكبة على متن سفينة هنغارية أو طائرة هنغارية كائنة خارج حدود هنغاريا.

كما ينطبق قانون الإجراءات الجنائية الهنغاري على أيّ فعل يعاقب عليه بموجب القانون الهنغاري يرتكبه مواطن غير هنغاري في الخارج ضد مواطن هنغاري أو شخص اعتباري أو أحد أشخاص القانون الآخرين ممن ليست لهم صفة شخص اعتباري استناداً إلى القانون الهنغاري (المادة ٣ (٢) (ب) من القانون الجنائي). كما يطبّق القانون الهنغاري على أيّ فعل يرتكبه مواطن هنغاري في الخارج ويُعتبر جريمة وفقاً للقانون الهنغاري (المادة ٣ (١) (ج) من القانون الجنائي).

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

وفقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن القانون المدني لهنغاريا، يجوز لأيّ شخص أن يحتج بعدم صلاحية عقد باطل من دون حد زمني. ويمكن إقصاء الضالعين في ممارسات فاسدة من عقود الاشتراء العمومي بموجب قانون الاشتراء. وتدير المؤسسة المسؤولة عن الاشتراء العمومي قاعدة بيانات بالجنابة ويمكن أن تضعهم على قائمة سوداء.

وعملا بالقانون المدني، لا بدّ، في الحالات التي يصبح فيها أحد العقود لاغيا، من العودة إلى الوضع السابق لإبرام العقد. وبموجب المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية، يمكن للأطراف من الجهات الخاصة تقديم شكاوى في الدعاوى الجنائية للحصول على تعويض. ويمكن للطرف المتضرر أن يتقدم بشكاوى ضد الدولة عندما يكون الضرر نتيجة لفعل ارتكبه موظف عمومي (المادة ٣٤٩ (١) من القانون المدني). وعلاوة على ذلك، من الممكن رفع



دعوى للمطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن فعل من أفعال الفساد على أساس المواد ٣٣٩-٣٤٤ من القانون المدني.

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

لا توجد هيئة مخصصة لمكافحة الفساد في هنغاريا. بيد أن ثمة إدارات متخصصة في دوائر النيابة العامة وإنفاذ القانون. وهناك مدعون عامون متخصصون يتعاملون مع قضايا مكافحة الفساد الرفيعة المستوى في المكتب المركزي لتحقيقات النيابة العامة. ولدى الشرطة وحدة لمكافحة الفساد في إدارة الجرائم الاقتصادية، وهي مسؤولة عن تنسيق تدابير التصدي للفساد على المستوى الوطني. ويتلقى المحققون في مجال مكافحة الفساد تدريباً خاصاً. وتُنظّم هذه البرامج التدريبية بالتعاون مع فرع هنغاريا لمؤسسة الشفافية الدولية.

وتتولى دائرة الوقاية الوطنية، وهي جزء من جهاز الشرطة، التحقيق في الفساد داخل الجهاز. ويمكن للشرطة أن تستخدم أساليب تحرّ خاصة ضد المشتبه بهم، وذلك رهنا بموافقة النيابة العامة أو المحكمة. وتشرف النيابة العامة على جميع التحقيقات التي تجريها الشرطة. ومما يضمن استقلالية النيابة العامة أن النائب العام مسؤول مسؤولية مباشرة أمام البرلمان الذي ينتخبه بأغلبية الثلثين لولاية مدتها تسع سنوات (القانون المتعلق بدائرة النيابة العامة رقم ١٦٣ لسنة ٢٠١١).

كما يضطلع كل من مكتب الرقابة الحكومية والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات ببعض أعمال مكافحة الفساد، وإن كان المكتب الأول يتبع الحكومة ولا يحظى باستقلالية كاملة.

وتتضمّن القوانين التي تنظم عمل الشرطة والنيابة العامة والقضاء التزاما بالتعاون بين الهيئات. وعلاوة على ذلك، هناك مذكرة تفاهم تنظم التعاون بين النيابة العامة والقضاء. وتتعاون الشرطة الوطنية مع المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول). ومنذ عام ٢٠١٠، يوجد اتفاق تعاون بين الشرطة وفرع هنغاريا لمؤسسة الشفافية الدولية فيما يخص القطاع الخاص. وتمثّل وحدة مكافحة الفساد في إدارة الجرائم الاقتصادية التابعة للشرطة الوطنية جهة الاتصال بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية الهنغارية والمنظمات الأجنبية.

ولا تملك وحدة الاستخبارات المالية الهنغارية صلاحية إجراء التحقيقات فيما يخص الفساد (وإنما فيما يخص الاحتيال في الموازنة فقط)، لكن في حال عثورها على معلومات تتعلق بالفساد، فإنها تحيل تلك المعلومات إلى الشرطة وغيرها من أجهزة التحقيق، وخصوصاً دائرة الوقاية الوطنية والنيابة العامة. ولدى وحدة الاستخبارات المالية صلاحية استخدام المعلومات

المتحصّل عليها. بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بغرض منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويُذكر أنّ وحدة الاستخبارات المالية عضو في مجموعة إيغمونت، وهي تتعاون مع غيرها من وحدات الاستخبارات المالية وإن لم توجد اتفاقات مع تلك الوحدات.

## ٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

فيما يلي بعض أبرز التجارب الناجحة والممارسات الجيدة بشأن تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية على العموم:

- أُبديت ملاحظات إيجابية بشأن عملية التقييم الذاتي الجامعة والقائمة على المشاركة وطبيعة الزيارة القطرية.
- وفقا للمادة ٢٩٣ (٣) من القانون الجنائي، يعاقب على رشو الموظفين العموميين الأجانب (وموظفي المنظمات الدولية العمومية) بغض النظر عما إذا كانت الرشوة مقدّمة "من أجل الحصول على منفعة تجارية أو أيّ مزية غير مستحقة أخرى أو الاحتفاظ بها فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية" (المادة ١٦ (١) من الاتفاقية).
- تشير المادة ١٧ من الاتفاقية إلى اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من جانب موظف عمومي بينما يشير القانون الجنائي الهنغاري الجديد في المادتين ٣٧٢ و٣٧٦ منه إلى القيام بتلك الأفعال من طرف "أيّ شخص".
- يبدو أنّ النهج المتبع في هنغاريا والشامل لجميع الجرائم يفرضي إلى ملاحقة مرتكبي جريمة غسل الأموال والتحقيق في تلك القضايا (المادة ٢٣ (٢) من الاتفاقية).
- يتجاوز القانون الجنائي الهنغاري الجديد أحكام الفقرة الفرعية (أ) من المادة ٢٥ من الاتفاقية إذ يعاقب إعاقة سير العدالة بشكليها الفاعل وغير الفاعل.
- يبدو التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من التدابير الفعّالة في مكافحة الفساد (المادة ٣٩ (١) من الاتفاقية).

## ٢-٣- التحدّيات التي تواجه التنفيذ

من شأن الخطوات التالية أن تتيح مواصلة تعزيز التدابير القائمة لمكافحة الفساد:

- تُشجّع هنغاريا على النص على المسؤولية الجنائية لا بالنسبة إلى "الموظفين العموميين" فحسب، وإنما أيضا بالنسبة إلى "أي شخص يؤدي واجبات عمومية"، بما في ذلك الجنود، بحيث تشمل أحكام القانون الجنائي جميع فئات الموظفين العموميين المذكورة في المادة ٢ (أ) من الاتفاقية.
- النظر في إمكانية تحديد مصطلح "الموظف العمومي" من خلال ذكر بعض المعايير العامة التي تشمل جميع الموظفين العموميين من دون إسهاب، بما في ذلك الأشخاص الذين لا يتلقون أجراً.
- ضمان أن يشمل القانون، فيما يخص الرشو والارتشاء، كلا من منافع الأطراف الثالثة والرشوة غير المباشرة (المواد ١٥ و ١٦ و ٢١ من الاتفاقية).
- النظر في استكمال المادتين ٢٧٨ (١) و ٣١٠ من القانون الجنائي بإدراج التعبير التالي: "استخدام وسائل أخرى شبيهة" كما في المادة ٣٠٣ من القانون الجنائي (المادة ٢٥ من الاتفاقية).
- ينبغي أن تقتصر الحصانات على تدابير النيابة العامة التي تستهدف الشخص المعني مباشرة (أي عدم إمكانية اعتقال الشخص أو اتهامه حتى رفع الحصانات عنه)؛ ولا بدّ من إتاحة إمكانية الشروع في التحقيق وجمع الأدلة وتأمينها حتى قبل رفع الحصانة (المادة ٣٠ (٢) من الاتفاقية).
- النظر في توسيع نطاق عكس عبء الإثبات في جرائم الفساد (المادة ٣٠ (٨) من الاتفاقية).

### ٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

- هنغاريا طرف في عدة معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن التعاون الدولي. ولا توجد حاجة إلى أساس تعاهدي، إذ يمكن لهنغاريا أن تطبق قانونها رقم ٣٨ على الشركاء غير الموقعين على معاهدة معها. وتطبق هنغاريا، في حالة الشركاء الموقعين على معاهدة معها، قانونها المحلي بوصفه إجراء مكتملاً للمعاهدة.
- ولئن أمكن أن تكون الاتفاقية أساساً قانونياً للتعاون الدولي، فقد أبدت ملاحظات بشأن إمكانية تعديل القانون رقم ٣٨ بحيث يزداد اليقين القانوني، وخصوصاً فيما يتعلق بالشركاء غير الموقعين على معاهدات مع هنغاريا وبإجراءات تقديم المساعدة.

والسلطة المركزية المسؤولة عن التعاون الدولي هي إما النيابة العامة أو وزارة الإدارة العامة والعدل، رهنا بطبيعة المساعدة المطلوبة والمرحلة التي بلغت الإجراءات الجنائية.

### ٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧) القانون رقم ٣٨ هو الإطار القانوني المنطبق لتسليم المطلوبين ما لم يُنص على خلاف ذلك في معاهدة دولية. وتُعتبر ازدواجية التجريم من الأمور المطلوبة بموجب المادة ٥ (١) من القانون والمعاهدات الثنائية لتسليم المطلوبين. وتستوفي الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية مدة الحبس الدنيا المتمثلة في عام واحد كي يصبح التسليم ممكناً بموجب القانون والمعاهدات في هنغاريا.

وتطبق هنغاريا شروط وأسباب الرفض المحددة في القانون المحلي والمعاهدات لديها. ولم تكن هناك إحصاءات بشأن عدد حالات تسليم المطلوبين (الواردة والصادرة) التي رُفضت. ولا يُسمح بتسليم المواطنين إلا إذا كان الشخص المطلوب مواطناً دولة أخرى أيضاً وغير مقيم في هنغاريا (المادة ١٣). وتوجد أحكام خاصة فيما يتعلق بأمر التوقيف الأوروبي. ويتم تناول الالتزام بمحاكمة المواطنين أو اتخاذ "تدابير أخرى" بدلا من التسليم (على سبيل المثال، إمكانية اتخاذ تدابير إجرائية منفصلة عن المسؤولية الجنائية للمتهم، مثل المصادرة) (المادة ٢٨)، وإن لم يُنص على إطار زمني محدد. ويجوز التسليم المشروط للمواطنين بموجب أمر التوقيف الأوروبي. وتنص المادة ٤٦ من القانون على الاعتراف بالأحكام الأجنبية في القضايا التي تشمل مواطنين هنغاريين، وتسمح هنغاريا بتسليم المواطنين غير الهنغاريين لإنفاذ حكم صادر عن محكمة أجنبية. وقد سبق لهنغاريا أن سلمت مواطنيها وفقا للمادة ١٣، كما رُفض تسليم مواطنين بسبب ازدواجية التجريم بموجب المادة ٥ (١) وفي الحالات التي كان فيها الشخص المطلوب مشتبهاً به أصلاً في إجراء جنائي داخلي. وليس هناك ما يمنع هنغاريا من تسليم شخص بسبب جرائم تتعلق بأمور مالية. وهناك نص يتناول الالتزام بالتشاور قبل رفض التسليم (المادة ٧٦ (٤)).

ولا توجد قواعد إثبات خاصة تنطبق في حالات تسليم المطلوبين غير المعيار العام للإجراءات الجنائية، وإن انطبقت إجراءات مبسطة في الحالات التي يوافق فيها الشخص المطلوب على التسليم (المادة ٢٣). ولا بد من الانتهاء من حالات تسليم المطلوبين (بما فيها طلبات الاستئناف) في غضون ستة أشهر يمكن أن تمددها المحكمة لستة أشهر إضافية (المادة ٢٢).

وقد أثيرت مسألة الإنصاف في المعاملة في إحدى قضايا التسليم حيث كان من المقرر أن يحاكم الشخص المطلوب غيابيا في بلد أجنبي، ورفضت هنغاريا التسليم. وتعالج مسألة حظر الطلبات التمييزية في أحكام في الدستور وقانون الإجراءات الجنائية ومعاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف. وهنغاريا طرف في معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم، وقد قامت بعمليات نقل للمسجونين من هنغاريا.

وينص القانون رقم ٣٨ على قواعد تتعلق بتسليم الإجراءات القانونية (المادة ٣٧)، وتوجد بعض الاعتبارات التفضيلية استنادا إلى الجنسية، وكذلك بقبول الإجراءات التي تشمل مواطنين (المادة ٤٣)، وقد قدمت أمثلة في هذا الصدد.

#### المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

القانون رقم ٣٨ هو القانون الرئيسي المنظم للمساعدة القانونية المتبادلة. وتُطبَّق ازدواجية التحريم. بمرونة في سياق المساعدة القانونية المتبادلة بشرط المعاملة بالمثل (المادة ٦٢).

واستنادا إلى بيانات بشأن عدد الطلبات المنفذة والعدد المحدود من الطلبات المرفوضة، يبدو أن هنغاريا قادرة على تقديم طائفة واسعة من أشكال المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، بما في ذلك فيما يتعلق بالطلبات ذات الصلة بالفساد. ولم يتم تقديم أو تلقي طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة في إطار الاتفاقية. ولم يُبلغ سوى عن حالة واحدة رفضت فيها هنغاريا المساعدة في السنوات الثلاث الأخيرة على اعتبار أن تنفيذ الطلب يُحتمل أن يمس بسيادتها أو أمنها أو نظامها العام أو مصالحها الأساسية الأخرى (المادة ٢ (ب)، الاتفاقية الأوروبية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية).

ولا يتناول القانون التقديم التلقائي للمعلومات في غياب طلب رسمي، ولم تُقدَّم أمثلة على ذلك. ولا بد من الكشف عن أدلة على البراءة بموجب القانون الجنائي الجديد (المادة ٢٨١).

ويُعترف بالتدابير القسرية بموجب قانون الإجراءات الجنائية، وتقدم هنغاريا المساعدة في غياب ازدواجية التحريم حيثما تُستوفى شروط المعاملة بالمثل (المادة ٦٢). ولا ترفض هنغاريا المساعدة القانونية المتبادلة بسبب السرية المصرفية على أن تتلقى تعهدا بالتزام السرية.

وتنظَّم عمليات نقل السجناء بغرض الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة (المادتان ٦٦ و ٧٤)، لكن لا يتم التطرق إلى مسألة مراعاة المدة المستغرقة في الخارج بغرض الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة. ويُنظَّم نقل الشهود وغيرهم من الأشخاص لتقديم الأدلة أو المساعدة وإن

اقتصرت فترة ضمان عدم التعرض على ثمانية أيام (المادة ٧٤). ولم يُبلغ عن حالات بهذا الشأن خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ولا بد أن تُقدّم طلبات المساعدة كتابةً عن طريق القنوات الدبلوماسية، ويمكن قبولها عن طريق الإتربول وبالطريقة المحددة في المادة ٧٦. وتُنفَّذ الطلبات وفقا لقانون الإجراءات الجنائية الهنغاري وكذلك، متى أمكن، وفقا لأيّ إجراءات محددة في الطلب (المادة ٦٤ (١)). ويتناول القانون (المادتان ٧٦ و ٨٠) والمعاهدات المنطبقة المتطلبات التي يجب توافرها في مضمون الطلبات الواردة.

ويجوز سماع الشهود أو الخبراء من خلال التداول عن طريق الفيديو، وإن كان هذا الإجراء غير خاضع لتنظيم محدد.

وتطبق هنغاريا معاهداتها فيما يخص القيود المنطبقة على استخدام المعلومات المتلقاة عملا بطلب المساعدة القانونية المتبادلة. ولم تُثر مسائل تتعلق بالسريّة فيما يخص طلبات واردة أو صادرة خلال السنوات الثلاث الماضية.

ويقرّ القانون أسباب رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة (المواد ٢ و ٥ و ٧٠ (٣)) وشروط تقديمها (المواد ٦٢-٦٤). ولا تُرفض المساعدة فيما يخص الجرائم التي تنطوي على مسائل مالية، وقد قُبِلت طلبات للاطلاع على سجلات مالية وضريبية. ويبلغ عن أسباب رفض المساعدة (المادة ٧١) لكن لا يتم التطرق إلى واجب التشاور قبل رفض الطلب أو تأجيله. ولا يتم التطرق إلى مسألة تأجيل المساعدة لكونها تتعارض مع تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية جارية، مع أنّ هناك حالة قد أُبلغ عنها في هذا الشأن.

ويعتمد الإطار الزمني لتنفيذ الطلبات على عوامل مثل عدد ونوع الإجراءات المطلوبة، وما إذا كان الطلب مقدّمًا إلى السلطة المركزية أو الهيئة القانونية المسؤولة عن تنفيذه (دول الاتحاد الأوروبي)، وحجم العمل الحالي. وفي المتوسط، بيت في الطلبات في غضون أقل من خمسة أشهر. وتم تناول تكاليف المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٨٣ (١) و(٢)).

ومن حيث المبدأ، يمكن لهنغاريا بموجب قانونها أن تقدم نسخا من السجلات الحكومية غير متاحة للاطلاع العام إذا لم يكن هناك ما يمنعها من ذلك. بموجب معاهداتها ولا توجد مصلحة مهمة تتعارض مع ذلك. ويمكن تقديم السجلات الحكومية المتاحة للعموم وفقا لأحكام المعاهدات.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة  
(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

الشرطة الهنغارية (شعبة مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية) مسؤولة عن قنوات التعاون بين السلطات المختصة. وتتعاون الشرطة من خلال الإنترنت واليوروبول ومكتب مكافحة الاحتيال التابع للمفوضية الأوروبية. وتشمل الاتفاقات الثنائية بشأن التعاون الدولي في المسائل ذات الصلة بالجريمة، في جملة أمور، التعاون على إنفاذ القانون في المسائل ذات الصلة بالفساد. ويتضمن القانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٢ قواعد الاتحاد الأوروبي للتعاون في المسائل الجنائية. ولدى هنغاريا موظفو تنسيق في بلدان عدة بشأن التعاون الدولي في مجال الجريمة بما يشمل كذلك مكافحة الفساد، كما أنها تستقبل موظفي تنسيق من الخارج. وتقدم الشعبة المركزية للتعاون الدولي التابعة للشرطة الهنغارية المساعدة في القضايا الجنائية التي تتضمن، في جملة أمور، تعقب الموجودات والاحتيال في مجال الاشتراء العمومي.

ويمكن لهنغاريا إجراء تحقيقات مشتركة على أساس قرار مجلس الاتحاد الأوروبي الإطاري رقم 2002/465/JHA. وهناك تجارب محدودة مع أفرقة التحقيق المشتركة في قضايا الفساد على المستوى الدولي.

وينظم قانون الشرطة وقانون الإجراءات الجنائية استخدام أساليب التحري الخاصة. ولا تُقبل الأدلة المتحصّل عليها بهذه الأساليب إلا في حالات محددة مأذون بها إذا أُتبع الأسلوب بطريقة قانونية بناء على أمر صادر من المحكمة أو النيابة العامة بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية (المادة ٧٨). وقد استخدمت أساليب التحري الخاصة في قضايا فساد على المستوى الدولي.

### ٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

فيما يلي بعض أبرز التجارب الناجحة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية:

- تبدو هنغاريا قادرة على تقديم طائفة واسعة من أشكال المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، بشأن طلبات منها الطلبات ذات الصلة بالفساد، استنادا إلى البيانات المقدّمة.

### ٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

يمكن أن تسهم الخطوات التالية في تعزيز الإجراءات القائمة في مجال مكافحة الفساد:

- يمكن للسلطة المركزية أن تضطلع بدور أكبر في جمع ورصد البيانات والطلبات ذات الصلة بالتعاون الدولي، وخصوصا الطلبات الصادرة من أجل تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة؛ وقد يكون من المفيد زيادة مركزة وظيفة التنسيق.
- النظر في تعديل القانون ليوضح أن الجرائم ذات الصلة بالفساد لا تُعدُّ جرائم سياسية.
- النظر في إشعار الأمم المتحدة بأنَّ هنغاريا تعتبر الاتفاقية أساسا قانونيا للتعاون الدولي.
- النظر في تبسيط متطلبات قواعد الإثبات ذات الصلة بإجراءات تسليم المطلوبين، حسب الاقتضاء.
- مواصلة ضمان تطبيق إجراءات تسليم مبسطة من الناحية العملية للتعجيل بإجراءات التسليم.
- حذف الإشارة إلى "تدابير أخرى" إذا تعلق الأمر بمواطنين (المادة ٢٨) وإدراج إطار زمني مناسب لضمان عرض تلك القضايا بسرعة على المحكمة.
- مواصلة ضمان الإنصاف في المعاملة في حالات تسليم المطلوبين وتطبيق أحكام عدم التمييز في القانون والمعاهدات.
- رصد تطبيق التدابير لضمان تقديم المساعدة بالكامل وفقا للقانون المحلي والمعاهدات فيما يخص طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بالجرائم التي يرتكبها أشخاص اعتباريون.
- إيضاح التشريعات فيما يخص مراعاة المدة التي يمضيها السجناء المنقولون للإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة.
- إعداد مبادئ توجيهية إدارية أو تدابير تشريعية لتحديد أطر زمنية مناسبة ينبغي تقديم المساعدة القانونية المتبادلة خلالها وضمان تقديم آخر المستندات في الوقت المناسب عند الطلب.
- إشعار الأمم المتحدة بتفاصيل السلطة المركزية والصيغة اللغوية المقبولة في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.
- تعديل القانون بحيث يتناول بصورة أكثر تحديدا متطلبات الطلبات الواردة من حيث الشكل والمضمون.



- النظر في تعديل القانون لمعالجة القيود على استخدام المعلومات المتلقاة عملاً بطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.
- ضمان أن يكون رفض المساعدة القانونية المتبادلة مستنداً إلى الأسباب المعترف بها بموجب الاتفاقية.
- النظر في تعديل التشريعات للنص على واجب التشاور قبل رفض المساعدة أو تأجيلها.
- تعديل التشريعات للنص على فترة لضمان عدم التعرض طبقاً للاتفاقية فيما يخص الشهود وغيرهم من الأشخاص المنقولين لتقديم الأدلة أو المساعدة.